

دور ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة -التجربة اليابانية والمصرية نموذجا-

عبد الجليل مقدم¹ ، خولة عدنان² ، بحوصي المجدوب³

¹ جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)

² جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

³ جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)

ملخص: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، وتبرز بين الحين والآخر على الساحة الاقتصادية حيث يدور حولها جدل ونقاش كبير، حول الاستراتيجيات المتبعة في سبيل ترقية هذا القطاع الهام وأفضل الطرق التي تؤدي إلى دعم نموه وتحقيق التنمية المستدامة نظرا لما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل ودفع عجلة الإنتاج و مساندتها للمؤسسات الكبرى عن طريق المناولة، فضلا عن سهولة إنشائها وهيكلتها الخفيفة ومرونتها فهذا النوع من المؤسسات قادر على تحقيق التنمية إذا توفر لها المناخ الملائم من اطر قانونية وتشريعية وتوفر لها التمويل اللازم ومنحت لها الفرصة لإثبات نفسها، إذ يلاحظ أن العديد من الدول نجحت في الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات عن طريق تبنيها لهذه السياسات على المستوى الوطني كأحد وسائل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مع العلم أن نجاح هذه التجارب لا يقتصر بالتقدم الاقتصادي للدولة، حيث هناك دولا نامية لعبت فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في حل مشاكلها.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية، التنمية المستدامة، اليابان، مصر

تصنيف JEL : O11 ؛ R11

Abstract: SMEs are an important issue that concerns both developed and developing countries, and emerges from time to time in the economic arena, where there is considerable debate and debate about the strategies adopted to promote this important sector and the best ways to support its growth and achieve sustainable development. These institutions can provide the national economy with additions as an engine for economic development, and this is clearly reflected in their active contribution to employment and to promote production and support to large enterprises through handling, as well as the ease of establishment, light structure and flexibility. It is noted that many countries have succeeded in taking advantage of the advantages of these institutions by adopting these policies at the national level as a means of development. The success of these experiences is not coupled with the economic progress of the country, where there are developing countries where small and medium enterprises played a leading role in solving their problems.

Keywords: SMEs, Promotion, Sustainable Development, Japan, Egypt

Jel Classification Codes : O11 ; R11

I- تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الأداة الأكثر نجاعة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية ويبرز هذا الدور من خلال انتشارها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني فهي القوة المحركة له ومصدر نموه وتطوره كما أن عددها يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المشروعات الكلية في معظم بلدان العالم باعتبارها مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، وتنبع هذه الأهمية أساسا من كون أنه بإمكان جميع الدول الفقيرة منها والغنية إرساء قواعد لتطوير هذا النوع من المؤسسات.

فهذا النوع من المؤسسات يساهم على الخصوص في تحقيق التنمية و توفير فرص عمل، تحقيق التكامل الصناعي والرفع من كمية الصادرات وغيرها من الأهداف، ولقد ساعدت الخصائص التي تمتاز بها هذه المؤسسات إلى حد كبير في تحقيق هذه الأهداف، ونظرا لدورها الفعال في دفع عجلة التنمية فقد أولتها الحكومات في سائر أنحاء العالم أهمية خاصة وشجعتها و وفرت لها الظروف الملائمة لتحقيق أهدافها، كما توسعت المجالات والأنشطة التي تعمل فيها، إذ هناك الملايين من تلك المؤسسات تعمل في قطاعات الصناعة ، الزراعة ، التجارة والخدمات فهي تقدم الخدمات بمختلف أنواعها تنتج المواد الفلاحية والغذائية، الخشب، المواد الكيميائية، الأدوات الإلكترونية والإلكترونية وغيرها من الصناعات الخفيفة فعلى سبيل المثال يتوفر الاتحاد الأوروبي حاليا على 17.9 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تغطي كافة المجالات ، توظف 66 % من اليد العاملة وتحقق 56.20 % من رقم الأعمال الإجمالي.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني و بما أن الجزائر من بين الدول المعتمدة على الإيرادات البترولية جعلها تفكر في خطة جديدة لبعث الروح في الإقتصاد الوطني والتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالى نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة فتحت مجال للخواص بذلك، وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من هذه المؤسسات والدليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات. حيث سعت إلى وضع الأسس التنظيمية، التشريعية والمالية وحتى السياسية لإرساء قواعد هذا التوجه وتحفيزه، وترقيته لأداء دوره على أكمل وجه.

إشكالية الدراسة:**فيما يتجسد دور ترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة؟**

وبناء عليه تهدف هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة الإشكالية النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز مدى مساهمتها في التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري، وذاك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري، والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- نظرة عامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية

1.I- نظرة عامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-1.I- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن كل محاولة لتحديد تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسات من السوق طبيعة الملكية والمسؤولية... الخ ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية وهما الاتجاه الكمي والاتجاه النوعي. (سمراء و القادر، 2003)

وحسب المشرع الجزائري: اعتمد في تعريفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تعريف الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات حسب المادة 04 تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار تستوفي معايير الاستقلالية .

1-2.I- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور المتوقع لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء والعمل على تأكيد أهمية الدور الذي قامت به في الدول المتقدمة، و ما يمكن أن تضيفه للدول النامية يمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهم ما تتسم به من مزايا و يمكن تلخيص هذه المزايا فيما يلي (عثمان، 2003):
- **توفير الوظائف الجديدة:** هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى و تدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد باستمرار عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة ، ففي الفترة ما بين 1988 و 1992 فان نسبة 70% من النمو الوظيفي حدث في هذه المؤسسات والتي تستقطب العديد من الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل ، و بالتالي تساهم في تخفيض حجم البطالة.
- **تقديم منتجات خدمات جديدة:** أثبتت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها و تشجيعها الاختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقه المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقرب من 95 % من تكاليف البحث والتطور وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.
- **توفير احتياجات المؤسسات الكبرى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي و من خلال التعاقد من الباطن تقيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية، فإلى جانب دورها كمورد فهي تقوم بدور الموزعين و تقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، و عادة ما تبني المؤسسات الكبيرة إستراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.
- **تقديم السلع والخدمات الخاصة:** إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة حيث هناك متطلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرة الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

• **الفعالية في التسيير:** تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيدات، بل بالسهولة والسيولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهيكلها التنظيمية بسيطة، واتصالاتها مباشرة و تستطيع أن تستغل بشكل جيد الاتصالات غير رسمية والفعالة كما ينطبق هذا الأمر على عملية اتخاذ القرارات خاصة من حيث توفر المعلومات وسرعة وصوله أو الفعالية في استخدامها، كما تمكن هذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتحول، وتستطيع الإدارة المسيرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة الصغير أجمل والصغير فعال. (محمد ي.، 2006)

• **الكفاءة الاقتصادية:** في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات وساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج وبمعاونة الحسابات الالكترونية التي مكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى و بالتالي تلاشي الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة وبهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار (ماجدة ا.، 2004).

• **ارتباط المؤسسة بحياة مالكيها:** فسواء كان المالك فرد أو شركاء فإن حياة المؤسسة مرتبطة بحياة مالكيها أو بانسحاب أحدهم أو كلهم، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تتصف بحياة قصيرة بالرغم من إمكانية ظهور مؤسسات أخرى تحمل نفس الصفة، هذا إلى جانب العديد من السلبات الأخرى. (عثمان، 2003)

2.I- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

2.I-1- مفهوم التنمية المستدامة:

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 و مع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة برونتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي و دائم و هذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة، وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987، وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف:

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة : أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. (ماجدة و عثمان، 2009).

عرفها البنك الدولي: تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. (عمار، 2008)

2.I-2- أبعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من التعاريف المختلفة التي ميزت التنمية المستدامة هوان هذه الأخيرة تتضمن أبعادا متعددة مختلفة تتداخل فيما بينها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة و في ما يلي عرض ملخص لهذه الأبعاد (أيمن، 2007):

- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير الإنتاج الوطني في ظل تقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط الأمامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة وبما يحسن القدرات التنافسية لدى التعامل مع الخارج أما فيما يخص التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية فسيتم اللجوء إلى تعبئة الادخار الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي مع تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (قروض الاستثمارات الأجنبية المرتبطة في الغالب بشروط).
- **البعد الاجتماعي:** تنظر التنمية إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع وان التنمية البشرية ما هي إلا عملية توسيع الخيارات لذا فمضمون التنمية المستقبلية ينصرف إلى تلبية الحاجات البشرية من تعليم صحة، محاربة الفقر، حق التعبير، المشاركة في اتخاذ القرارات في ضوء استراتيجية تنظر إلى الاتفاق على ما سبق ذكره و تنمية الموارد لا استنزافها .
- **البعد البيئي:** ينطلق من فكرة أساسها أن الاستغلال غير رشيد واستنزاف الموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل، لذا فإنه ينبغي أن تتضمن السياسات التنموية على احترام مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وان تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال القادمة.

2.I-3- مؤشرات قياس التنمية المستدامة

- **مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:** يعتبر الرفاه الاقتصادي أهم مؤشرات البعد الاقتصادي، ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد على المدى الطويل لأن تحسن نتائج التعليم وتقدم الرعاية الصحية الأفضل متممان أساسيان للوضع الاقتصادي، ولكن من الصعب إعداد مثل هذا المؤشر الذي يضم مؤشرا جزئيا غير أنه من الشائع في التطبيق استخدام مقاييس الدخل والاستهلاك التي أعدت من بيانات المعيشية للأسر وتمثل المؤشرات الاقتصادية في (حمداني، 2009):
- ✓ **نصيب الفرد من الناتج الوطني:** وهو عنصر مهم في قياس نوعية الحياة، يعتمد على عاملين اثنين هما (الناتج الوطني من جهة، وحجم السكان من جهة أخرى) فكلما كان الفرق بين نسبة زيادة الناتج الوطني ونسبة زيادة السكان كبيرا كلما كان نصيب الفرد أكبر .
- ✓ **حصة الاستثمار في الناتج الوطني الإجمالي:** إن حصة الاستثمار تعبر عن مدى زيادته وتوسعه، أي هي زيادة وتوسع استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، بهدف الاستجابة لتلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادة السكان من جهة، وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخرى.
- ✓ **التحكم في الإنتاجية والمديونية:** إن زيادة الرخاء الذي هو هدف رئيسي لعملية التنمية، تأتي أساسا من أنشطة الصناعة والتجارة، والمؤسسات التجارية والصناعية التي تهيئ الفرص الرئيسية للتجارة والتوظيف والرزق، ولكن تحقيق ذلك لا يقود بالضرورة إلى الرخاء أو الرفاهية.
- ✓ **التحكم في الطاقة:** تعتبر الطاقة عصب الحياة والحرك الرئيسي للتقدم الصناعي بصفة خاصة، والتقدم الاقتصادي بصفة عامة، حيث يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.
- ✓ **التحكم في إنتاج النفايات:** تتخذ النفايات أشكالا مختلفة، فقد تكون غازية أو سائلة أو صلبة، وفي كل الحالات فهي ناتجة عن الاستخدام الكبير للمواد الكيماوية أو المواد الأولية الإنتاجية، وكل ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- **مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة :** وهي مؤشرات لا تقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية، وضرورية لتحقيق الأولى، تركز على الإنسان الذي هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وتهتم بالعدالة الاجتماعية، وتحسين الجوانب المتعلقة بتطوير القدرات

الفيزيولوجية والذهنية فهي تعمل على محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل والخدمات وذلك من خلال معرفة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل ، وكيفية توزيع الدخل ، والذين كلما زادت نسبتهم زادت إعاقاتهم للتنمية حيث أن نقص الدخل بسبب الفقر ينتج عنه انعكاسات سلبية تتمثل في نقص الادخار ، وكثرة الديون وعمالة الأطفال، وانتشار العنف.

- **مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة:** وهي مؤشرات تسمح بمعرفة مدى استدامة الموارد والتنوع الإحيائي، والتغير في مكونات البيئة نتيجة الاستغلال المفرط لها من أجل تلبية الحاجات والرغبات البشرية أحياناً، وتتمثل في درجة تركيز الهواء من الملوثات والغازات ودرجة تدهور الموارد الطبيعية.

I.3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية:

I.3-1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور بعض المؤشرات الاقتصادية.

- **مساهمتها في الصادرات:** تمثل المحروقات الجزء الأكبر من المبيعات في هيكل الصادرات الجزائرية ، حيث بلغ الحجم الإجمالي للصادرات خلال الفترة الأولى من السداسي الأول من سنة 2017 نسبة تقدر ب 96,09 % ، في حين لم يبلغ الحجم الإجمالي للصادرات خارج قطاع المحروقات المستوى المطلوب حيث وصلت نسبتها إلى 3,91% بقيمة تقدر ب 1.4 مليار دولار ، إلا أن هذه النسبة شهدت زيادة ملحوظة تقدر ب 66.23% مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2016 بفضل زيادة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول الموالي يوضح أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات.

الجدول رقم 01: أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات السداسي الأول 2017

النسبة %	القيمة بدولار	مجموع المنتجات
2,96	1,06 مليار	منتجات نصف مصنعة
0,7	251 مليون	السلع الغذائية
0,17	61 مليون	المنتجات الخام
0.05	50 مليون	سلع التجهيز الصناعية
0.03	37,4 مليون	سلع الاستهلاك غير الغذائية
3,91	1,4	المجموع من إجمالي الصادرات

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير الإحصائية للمؤسسات ص م، وزارة الصناعة والمؤسسات ص م وترقية الإستثمار العدد 23 السداسي الأول

2018

تبين لنا إحصائيات الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية تعتبر ضئيلة 3.91 % مقارنة بمساهمتها في قطاع المحروقات 96,09 %.

- مساهمتها في تطور الناتج الداخلي الخام (2014-2018): عرفت مساهمة المؤسسات العمومية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تراجعاً وصل إلى 15,23% سنة 2018، بعد أن كانت بنسبة 19.2% سنة 2014، في حين أن القطاع الخاص أصبح يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث وصلت مساهمته سنة 2018 إلى 84,77% و 137,46 مليون دج بما يعادل 84,77% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بعد أن كانت تقدر النسبة بـ 80.8%، ويعود هذا التطور إلى التحسن والارتفاع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (القطاع الفلاحي، والتجاري والبناء وكذلك الخدمات) مما يؤكد أهمية تدعيم هذه القطاعات من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية وهذا لا يكون إلا بزيادة إنشاء هذا النوع من المؤسسات وهذا ما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم 02: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2014-2018) الوحدة: مليون دينار

2018		2017		2016		2015		2014		المساهمة (PIB)
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
15,23	923,34	15,02	827,53	16,41	816,8	17,55	760,92	19,2	749,86	القطاع العام
84,77	5 137,46	84,98	4 681,68	83,59	4162,02	82,45	3574,07	80,8	3153,77	القطاع الخاص
100	6060,8	100	5509,21	100	4978,82	100	4334,99	100	3903,63	المجموع

المصدر: تقارير إحصائية للمؤسسات ص م، وزارة الصناعة والمؤسسات ص م وترقية الاستثمار العدد 22 السداسي الأول 2019

- مساهمتها في تطور القيمة المضافة:

جدول رقم (2-11): تطور القيمة المضافة (2014-2018) الوحدة: مليون دينار

2018		2017		2016		2015		2014		طبيعة القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
90,04	2,34	88,42	2,29	88,33	2,25	86,94	2,2	87,39	2,08	صناعة الجلود والأحذية
9,96	0,26	11,58	0,3	11,67	0,3	13,06	0,33	12,6	0,3	القطاع خاص
100	2,60	100	2,59	100	2,55	100	2,53	100	2,38	القطاع العام
100	2,60	100	2,59	100	2,55	100	2,53	100	2,38	المجموع

المصدر: تقارير إحصائية للمؤسسات ص م، وزارة الصناعة والمؤسسات ص م وترقية الاستثمار العدد 22 السداسي الأول 2019

جدول رقم (2-12): تطور القيمة المضافة (2014-2018) الوحدة: مليون دينار

2011		2010		2009		2008		2007		طبيعة القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	الصناعات الغذائية والزراعية
86,17	199,79	86,03	169,95	86,14	161,55	85,23	139,92	84,12	127,98	القطاع خاص
13,83	32,06	1,96	27,58	13,86	26	14,77	24,24	15,87	24,14	القطاع العام
100	231,85	100	197,53	100	187,55	100	164,16	100	152,13	المجموع

المصدر: تقارير إحصائية للمؤسسات ص م، وزارة الصناعة والمؤسسات ص م وترقية الإستثمار العدد 22 السداسي الأول 2019.

من خلال المعطيات في الجدولين أعلاه يلاحظ أن مؤسسات القطاع الخاص قد تمكنت من المساهمة بصورة محسوسة وبنسبة متزايدة في الرفع من القيمة المضافة مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي تعتبر مساهمتها ضعيفة في تحقيق قيمة مضافة معتبرة. بالنسبة لقطاع صناعة الجلود والأحذية انتقلت مساهمته الإجمالية من 2.38 مليون دينار سنة 2014 إلى 2.60 مليون دينار سنة 2018، أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية والزراعية فانتقلت مساهمته من 152.13 مليون دينار سنة 2014 إلى 231.85 مليون دينار سنة 2018 ويعود الفضل لهذا التطور للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

- **مساهمتها في تطور الميزان التجاري:** لقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الميزان التجاري الجزائري حيث سجلت التجارة الخارجية خلال سنة 2016 حجم واردات يقدر ب 28,35 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 17,99% مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2015، في حين بلغ الحجم الإجمالي للصادرات 35,91 مليون دولار أي بانخفاض قدره 5,42% مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2012، وقد نتج عن ذلك وجود فائض في الميزان التجاري في السداسي الأول من سنة 2016 بحوالي 7,56 مليون دولار مقابل 13,94 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2015. (Bulletin d'information statistique de la PME)

2.3. ترقية طرق التمويل ودعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حل مشاكل التمويل التي تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعاملها مع البنوك وتقديم المساعدات لهذه المؤسسات وغيرها من طرق الدعم التي سنتناولها في هذا المطلب وهذا من خلال:

- **تسهيل الحصول على التمويل:** وهذا عبر مؤسسات تنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة، إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المؤسسات الصغيرة، حيث أن سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض.
- **إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويختص هذا النوع من البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأن طبيعة تمويلها تختلف إلى حد ما مع الأنواع الأخرى للمؤسسات الاقتصادية وذلك لطبيعة وخصائص نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دعم المنتج الوطني لمواجهة المنافسة الأجنبية:** وهذا من خلال التفكير الجيد والجاد في كيفية تسويق المنتجات المحلية، والبحث عن طرق وأساليب إدراجها ضمن سياق المنافسة بالشكل الذي يسمح لها بالنجاح، من خلال مراعاة النوعية والسعر والخصوصية و تنشيط وتجميع مبيعات منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق المحلية والخارجية و تشجيع وتحفيز إقامة المعارض للتعريف بالإنتاج .
- **تقديم المساعدات والخدمات:** تعد المساعدات والخدمات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي والفني من العناصر التي تتضمنها برامج واستراتيجيات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في مرحلة ما قبل التشغيل، أو في أثنائه.
- **الاستثمار في المورد البشري:** يعتبر تطوير العنصر البشري والاستثمار فيه، أساس نجاح كل إستراتيجية تهدف إلى ترقية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره عاملا مشجعا لامتناس التكنولوجيا و عصرنة القطاع، وهذا من خلال تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال إستحداث مدارس تكوين المورد البشري في القطاعات الهامة والحوية و تنويع قنوات التكوين ومطابقة المؤهلات مع احتياجات السوق.
- **الاستثمار في البحث والتطوير:** وحتى يتم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في البحث والتطوير، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:
- يجب تخصيص نسبة معينة من ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الإبداع و ضمان الاستمرارية، فالأهداف المتغيرة باستمرار تحطم الابتكار والإبداع.
- الأخذ بالحسبان أهمية الحوافز بين المبدعين والمبتكرين، واختيار الأفراد ممن تتوفر فيهم سمات الإبداع والابتكار ليشكلوا المورد الرئيسي لتحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل المخابر وقدرات البحث والتطوير لدى المؤسسات في المجالات الصناعية ذات الأولوية .

I.3-3- الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية في مجال دعم نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاطلاع على البرامج والهيئات الداعمة لها للاقتداء والاستفادة منها، حيث استطاعت هذه الدول أن تتكيف مع المتغيرات العالمية، خاصة التأثيرات الاقتصادية للعولمة وتتجاوز كل الصعوبات والعوائق التي واجهتها عن طريق إرساء سياسات وإجراءات سمحت لهذا القطاع بأن يكون قاطرة التنمية فيها، وسندرس نموذج تجربة دولة متقدمة و نامية على حد سواء، ومن بين تجارب الدول المتقدمة نجد التجربة اليابانية حيث لعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متميزا في اقتصاديات هذه الدولة، بفضل السياسات وخطط الدعم والتسهيلات التي قدمتها الحكومة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع أما من جانب الدول النامية فقد ركزنا على التجربة المصرية حيث كان لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدولة كذلك دورا هاما في حل العديد من مشاكلها.

• نموذج لدولة متقدمة (التجربة اليابانية):

تعتبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها وكما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة. (السعيد، 2012)

أولا: أهم الهيئات المشرفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تشرف على توفير المناخ الملائم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

- **هيئة المنشآت الصغيرة:** وهي تقوم بتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تعمل بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية والهيئات الأخرى على توفير الخدمات لهذه المؤسسات كتوفير المصادر التمويلية للمنظمات والحكومات المحلية ودعم المشروعات الجديدة والتي تعتبرها اليابان آفاقا لصناعات جديدة رائدة، والتي تسهم في تعزيز حركة التنمية.
- **وكالة تنمية المنشآت الصغيرة:** وتقوم بتقديم المساعدات لتحديث المؤسسات الصغيرة وتطوير التكنولوجيا إضافة إلى توفير عدد من البرامج التدريبية المختلفة و تحديث القوانين الضريبية بما يتماشى والتطور الاقتصادي الحاصل.
- **الغرفة التجارية اليابانية:** تقوم الغرفة التجارية اليابانية بالعديد من الأنشطة والخدمات بغية ضمان بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل على ضمان التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من أجل إحداث تكامل بينهما، وتوفير محيط يدفع إلى تنشيط أداء هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني في مواجهة التقلبات العالمية وتوفير كل المعلومات عن الأسواق الخارجية الدولية وتعميم نشر كل المعطيات على التجارة الدولية، والمؤسسات والاستثمارات العالمية والشبكات التكنولوجية و وضعها في متناول المتعاملين اليابانيين بالإضافة إلى العمل على تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين قدرتها الإدارية والمالية.
- **المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (جترو):** أنشئت هذه الهيئة الخاصة بالتجارة الخارجية اليابانية بهدف دعم أنشطة التصدير اليابانية المختلفة وتقديم التسهيلات إلى المؤسسات بمختلف أنواعها كمساعدة الشركات الأجنبية على الدخول إلى الأسواق اليابانية من خلال فروعها في الخارج والقيام ببحوث ودراسات اقتصادية لإعطاء صورة واضحة لفرص التعاون وتحسين العلاقات التجارية بين المؤسسات اليابانية والشركات الأجنبية جمع المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية ومختلف منتجات المؤسسات بكل أنواعها ونشرها في دوائر الأعمال وتقوم بتنظيم المعارض والأسواق التجارية وإيفاد بعثات في التجارة الدولية والاستثمار.

ثانيا: سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز على عدة برامج أساسية:

- **برنامج الدعم التمويلي:** تعد المنشأة الصغيرة والمتوسطة كغيرها من دول العالم محدودة الموارد الذاتية، و من ثم تلجأ للاقتراض من المؤسسات التمويلية لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية وفي هذا الإطار حظيت هذه المؤسسات بتعدد مصادر التمويل منها: (البنوك التجارية، هيئات تمويل تابعة للحكومة، هيئة التمويل الشعبية، هيئة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (حسين، 2006)
- **وضع نظام تمويل للمؤسسات الصغيرة:** والتي يتراوح عددها عمالها بين (2و5) عامل. حيث بدأ هذا النظام سنة 1973 ويتضمن وضع حدود تمويلية للمشروع الصغير إلى 3,5 مليون ين ياباني، كما تصل مدة سداد القرض إلى أربع سنوات إذا استخدم هذا القرض لشراء الآلات والمعدات كما يمكن تخفيض نسبة الفائدة إلى 7%.
- **الإعفاء من الضرائب:** اتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية كإعفاء الصناعات من ضريبة العمل، وضريبة العقارات وتخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة وتخفيض ضريبة الدخل، كما استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في إدخال التكنولوجيا الحديثة من إعفاءات ضريبية أخرى.

- **برنامج تحسين الإدارة:** و يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة لزيادة قدراتها التنافسية وتدعيم علاقاتها التشابكية مع المنشآت الكبيرة، وكذا مددها بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات والقوانين الخاصة بها، فضلا عن تقديم الإرشادات المتعلقة بالإدارة والتمويل والضرائب، والقوانين المتعلقة بالعمال وتنظيم اللقاءات والندوات المختصة في الشؤون الضريبية والقانونية ، وكذا تقديم مساعدات مالية للأجهزة التي تقدم خدمات للمؤسسات الصغيرة مثل الغرف الصناعية والتجارية، والجمعيات...الخ.
- **برنامج دعم التسويق:** توجد في اليابان هيئات حكومية متخصصة تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من خلال إيفاد البعثات الاستكشافية للأسواق الخارجية، وإقامة المعارض التجارية، وتوفير لها كل المعلومات عن الأسواق الخارجية، وكذا التعريف بالمستوردين ومنح الاستشارات حول التعاملات التجارية في الأسواق الخارجية.
- **برنامج المناولة (التعاقد من الباطن):** حيث اتخذت اليابان إجراءات لمنع الاستيراد والاعتماد على التعاقد من الباطن، فوصلت إلى نسبة 75% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1987 هي صناعات متعاقدة من الباطن، وأن 88,2% من المؤسسات الكبيرة لديها أجزاء مصنعة لدى المشروعات الصغيرة.
- **برنامج الحماية:** إن من أهم السياسات التي وضعتها اليابان هي سياسة الحماية الموجهة أساسا لحماية المنتج الداخلي، وتقييد الاستيراد وكذا اتخاذ بعض الإجراءات لإعانة الصادرات.
- **برنامج التحديث:** وضع برنامج لتحديث المؤسسات الصغيرة للتكامل مع المؤسسات الكبيرة حيث خصصت عدة أنواع من المساعدات المالية لتحديث المعدات والآلات.
- **نموذج لدولة نامية (التجربة المصرية):**

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أنجح التجارب العربية بالرغم من حداثتها نسبيا وترجع نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سنة 1991 حينما أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية. (محمد ب.، 2012)

أولا: المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر على النحو التالي:

- **المساعدات في مجال التمويل:** تقدم بعض الهيئات عددا من المساعدات في مجال التمويل منها:
 - ✓ **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** أنشأ هذا الصندوق سنة 1991 بغرض تعبئة تنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إضافة لدوره كشبكة أمان اجتماعية تعمل على تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي المصري والحد من مشكلة البطالة، قام هذا الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير عام 1998 بمبلغ مالي قدره 450 مليون دولار لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين لم تلتزم الدولة بتوفير مناصب عمل حكومية لهم، يقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الدائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها :
 - ✚ برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال.
 - ✚ برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.
 - ✚ برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.
 - ✚ برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة، إضافة إلى برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

✓ شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت سنة 1989 بمساهمة 09 بنوك تجارية وشركة تأمين مصرية وظيفة هذه الشركة ضمان نسبة 50 % من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

✓ جمعية رجال الأعمال: تتلخص أهداف اللجنة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و زيادة مداخلها، ومساندتها في المساهمة لحل مشاكل البطالة، إضافة إلى تقديم التسهيلات المالية ومنح القروض قصيرة و طويلة الأجل في الوقت المناسب وبفائدة مناسبة.

- المساعدات المقدمة في مجال التسويق والعمالة : يلعب بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية دورا بارزا في مجال التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يشتركان بجناح خاص في المعارض والأسواق الدولية والمحلية لعرض منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقرضها البنك لتسويقها وفتح الأسواق الخارجية أمامها وإتاحة الفرصة لأصحابها لحضور هذه المعارض وتبادل الخبرات والمعلومات والإحاطة بأحدث ما يقدمه العلم من تكنولوجيا، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم العون للمصدرين الجدد فيما يخص الإجراءات المطلوبة، وتعريفهم بالقواعد والتدريب على أساليب العرض والبيع.

II - النتائج ومناقشتها :

✓ رغم إختلاف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، إلا انها تتفق على أهمية الدور الذي تلعبه في جميع المجالات بدليل الجهود المبذولة من طرف هذه الدول لدعم النمو و ترقية هذه المؤسسات نظر للخصائص التي تتميز بها.

✓ تعتبر مشاكل التمويل، التسيير والعقار إلى جانب المشاكل القانونية والإدارية من أكبر الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات بالرغم من كل الإجراءات التي إتخذتها الجزائر في سبيل ترقية ودعم هذا القطاع.

✓ من خلال التطور المسجل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنوعها أصبحت تساهم في خلق مناصب الشغل والرفع من القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى مساهمتها في المبادلات الخارجية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وبذلك تؤكد أن الإستراتيجيات المتخذة لدعم نمو وتحقيق التنمية المستدامة آتت بثمارها إلا أن أساليب وآليات الدعم لا تزال بحاجة إلى إعادة نظر، و يجب الأخذ بنتائج التجارب الناجحة في ترقية هذا القطاع ومحاولة تكييفها مع واقع مؤسساتنا.

✓ تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية و تسجل نسبة عالية من الإنشاء في الشمال بحكم العوامل الجغرافية والكثافة السكانية التي تتميز بها هذه المناطق حيث تؤدي كثافة السكان إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة العرض وتحقيق الأرباح بالإضافة إلى تدليل الصعوبات أمام هذه المؤسسات وتوفير الخدمات اللازمة لها في حين يبقى هذا القطاع يتميز بوثيرة نمو متباطئة في المناطق الجنوبية مما أدى إلى الإنتشار غير المتوازن للمشاريع الإستثمارية، وهذا ما يؤثر سلبا على نتائج التنمية المستدامة.

✓ لا يزال قطاع المحروقات يمثل الجزء الأكبر من المبيعات في هيكل الصادرات الجزائرية ، في حين لم يبلغ الحجم الإجمالي للصادرات خارج قطاع المحروقات المستوى المطلوب ، بالرغم من التطور الذي شهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا انه لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة.

✓ إن تجربة الجزائر في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعيش في محيطين متناقضين، ففي الوقت التي تبذل فيه مجهودات لدعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الأشكال، نجد في المقابل محيط إداري غير ملائم لمسيرة المحيط الأول، وهو ما لم نجده في تجربة اليابان التي وفرت كل الشروط لاحتضان هذه المؤسسات سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الشعبي أو الإداري.

III- الخلاصة:

يظل الخلاف قائما بين الباحثين حول تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن هناك إجماع على احتلالها حيزا مهما وكبيرا من النشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبرى، بل تعتبر مدخلا تكميليا لعدد كبير من هذه المؤسسات، ولقد أولت معظم الدول أهمية كبيرة لها وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، وما زاد من قدرتها على لعب هذا الدور هو تمتعها بمجموعة من الخصائص والمميزات، جعلتها مرنة في إدارتها مع المتغيرات الاقتصادية التي تحدث بين الفينة والأخرى، لكن وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل وعراقيل حالت دون تحقيقها لأهدافها.

وعلى غرار دول العالم، أيقنت الجزائر بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي محاولة لترسيخ وتدعيم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، قام المشرع الجزائري باعتماد مجموعة من الإجراءات والآليات التي تساهم في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات وتحديث طرق تسييرها، ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة والأهمية البالغة التي أولتها الدولة لهذه المؤسسات، لا تزال هذه الأخيرة تشكل قطاعا هشاً تعصف به جملة من المشاكل والمعوقات التي من شأنها أن تقلص أو تلغي الكثير من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، ولعل من أهم هذه المشاكل المشكلة التمويلية، والتي لم تنجح معظم برامج الدعم التمويلية في القضاء عليها مما جعل المفكرين والباحثين في أمور هذا القطاع إلى التفكير في مصادر تمويلية أخرى تكون أكثر مرونة وفاعلية في مهامها.

IV- الاقتراحات والتوصيات:

إن عرض التجارب الناجحة يمكننا الاستفادة من نتائجها من خلال إسقاطها على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن الأخذ بما يتلاءم وظروف المجتمع وإمكانياته وموارده المتاحة ومن النتائج المستخلصة:

- ✓ إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويختص هذا النوع من البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأن طبيعة تمويلها تختلف إلى حد ما مع الأنواع الأخرى للمؤسسات الاقتصادية وذلك لطبيعة وخاصة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ حل مشكل العقار ووضع سياسات وتشريعات تتناسب مع ثقافة وتقاليد المجتمع، مما يضيف طابع التلاحم بين أفراد المجتمع وأصحاب المؤسسات والسلطات العمومية.

✓ الاستفادة من التنظيم المحكم للهيكل المؤسسي للعمل، لاسيما من حيث تعدد الجهات المشرفة والداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون التداخل في المهام والصلاحيات، الشيء الذي يبرز الدقة والمرونة بعيدا عن الفوضى واللامبالاة وهو ما جسدهته التجربة اليابانية بشكل واضح.

- الإحالات والمراجع :

1. السعيد د، (2012). أبريل. (18-19) التجارب الدولية وتقييم برامج، سياسات وآليات دعم وتأهيل المؤسسات والمتوسطة الجزائرية. الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة.
2. أيمن، ع. ع. (2007). إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارنة كلية الإدارة والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا .الدار الجامعية.
3. حسين، ع. ا. (2006). مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر. مصر: مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج.
4. حمداني، م. ا. (2009). حدود التنمية المستدامة في الإستجابة للحاضر والمستقبل أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر :جامعة الجزائر .
5. سمراء د &،. القادر، ع. ع. (2003). ماي. " (25-28) التجربة المغربية في الترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " .بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشركة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. عثمان، ع. ح. (2003). ماي. " (25-28) مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية . "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، حول تمويل م ص م و دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشركة والاستثمار، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .
7. عمار، ع. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مخبر الشركة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في.
8. ماجدة، ا. (2004). إدارة المشروعات الصغيرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للطبع والنشر.
9. ماجدة، أ. ز. &،. عثمان، م. غ. (2009). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1.
10. محمد، ب. (2012). معيزي جزيرة إضاءة على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر :جامعة قلمة.

11. محمد, ي, 2006). أبريل. (17-18 مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، لشلف: جامعة حسنية بن بوعلي .

12. Bulletin d'information statistique de la PME. (s.d.). *Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion.*